



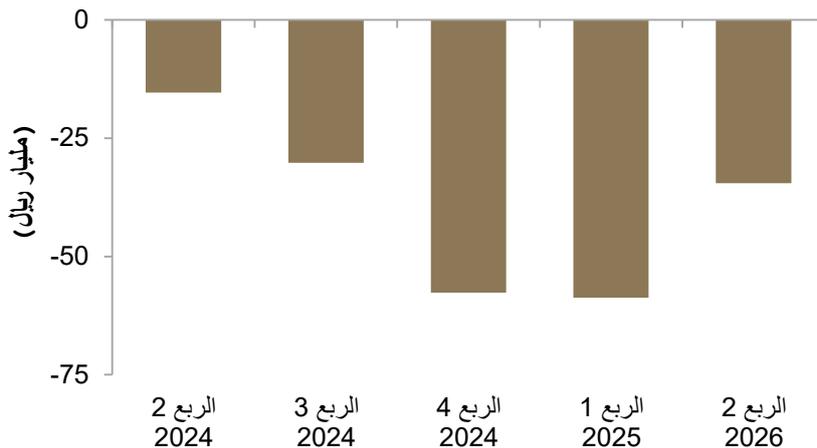
الإيرادات غير النفطية على ارتفاع، والإنفاق تحت السيطرة

- سجلت ميزانية الحكومة المركزية عجزاً بنحو 34,5 مليار ريال في الربع الثاني 2025، وهو يقل عن العجز في الربع الأول والذي بلغت قيمته 58,7 مليار ريال، وذلك بفضل ارتفاع الإيرادات غير النفطية.
- توسع العجز إلى 93 مليار ريال في النصف الأول 2025، من 28 مليار ريال في النصف الأول 2024، وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية بنسبة بلغت 24 بالمائة. ويتماشى هذا العجز مع تقديراتنا للعجز في عام 2025 ككل والذي نتوقعه عند 200 مليار ريال.
- المملكة في وضع جيد يمكنها من تجاوز فترة انخفاض أسعار النفط، من خلال مزيج من إصدار الدين، وتحديد أولويات الإنفاق. لا تزال نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، عند 30 بالمائة، وكذلك لا يزال الاحتياطي المالي للحكومة كبيراً.
- نمت الإيرادات غير النفطية بنسبة 4,6 بالمائة في النصف الأول 2025، وهي في طريقها إلى تخطي التقديرات المدرجة في الميزانية. على أساس بيانات الـ 12 شهراً الأخيرة، نمت الإيرادات غير النفطية بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني 2025.
- تعكس أحدث البيانات الخاصة بالإنفاق تركيز الحكومة على ضبط فاتورة أجور العاملين، وتحديد الأولويات للإنفاق على المشاريع. وقد تراجع الإنفاق في النصف الأول 2025، بنسبة 2,4 بالمائة، على أساس سنوي.
- في العادة يرتفع الإنفاق مع اقتراب نهاية العام. مع ذلك، ونظراً لاحتمال بقاء الإيرادات النفطية تحت الضغط، فمن المرجح أن يكون التزام الحكومة بما هو مقرر في الميزانية أكثر من التزامها خلال الأعوام 2024-2022.
- جاءت الزيادة في الدين خلال النصف الأول 2025 أكبر بكثير من العجز المقدر في الميزانية، مما يعني أن الحكومة قد سبقت في تأمين الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها التمويلية السنوية.
- تتمتع الحكومة بسيولة نقدية كبيرة: ظل الاحتياطي المالي كبيراً عند ما يقل قليلاً عن 400 مليار ريال، كما زاد الحساب الجاري للحكومة إلى أكثر من 100 مليار ريال.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

توبي أيلس
كبير الاقتصاديين
tiles@jadwa.com

الشكل 1: عجز الميزانية ارتفع، على أساس سنوي، لكنه تراجع مقارنة بالربع السابق



الإدارة العامة:
الهاتف +966 11 279-1111
الفاكس +966 11 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أبحاثنا لأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



نظرة عامة

سجلت ميزانية الحكومة المركزية عجزاً بقيمة 34,5 مليار ريال في الربع الثاني 2025، منخفضاً عن العجز في الربع الأول والذي بلغت قيمته 58,7 مليار ريال، وذلك بفضل ارتفاع الإيرادات غير النفطية. لكن، مقارنة بالربع الثاني 2024، يعتبر العجز أكبر، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية هذا العام (شكل 1).

في ظل سوق نفطية ضعيفة في عام 2025، ساعد النمو القوي للإيرادات غير النفطية وضبط الانفاق الحكومي على الحد من عجز الميزانية في النصف الأول 2025. لقد توسع العجز إلى 93 مليار ريال في النصف الأول 2025، من 28 مليار ريال في النصف الأول 2024، وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية بنسبة 24 بالمائة. بشكل ايجابي، نمت الإيرادات غير النفطية بما يقارب 5 بالمائة. وعملت الحكومة على ضبط الانفاق، حيث انخفض بنسبة 2,4 بالمائة، على أساس سنوي.

جاء أداء الميزانية في النصف الأول متمشياً مع تقديراتنا لعجز بقيمة 200 مليار ريال في العام ككل. لا يزال الوضع المالي قوياً ويستطيع مواجهة فترة من تراجع أسعار النفط، وذلك من خلال مزيج من المزيد من الدين (الذي يُعد منخفضاً في الوقت الحالي)، وتحديد أولويات الانفاق. وستواصل الحكومة العمل على الموازنة بين دعم الاقتصاد والمحافظة على مؤشرات مالية قوية.

ارتفع العجز إلى 93 مليار ريال في النصف الأول 2025، مقارنة بـ 28 مليار ريال في النصف الأول 2024، نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية بنسبة 24 بالمائة.

جاء أداء الميزانية في النصف الأول متمشياً مع تقديراتنا لعجز بقيمة 200 مليار ريال في العام ككل.

الإيرادات:

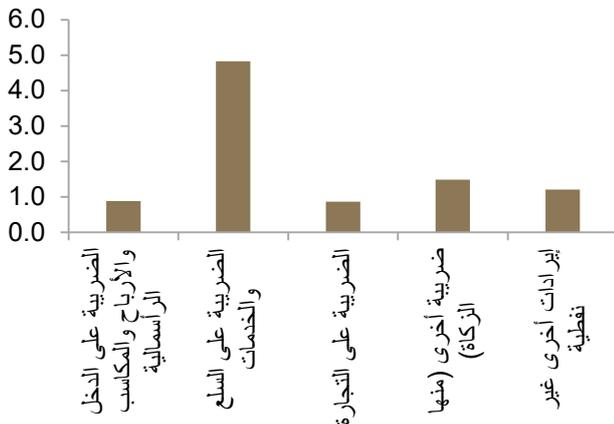
جدول 1: الإيرادات الحكومية (مليار ريال)

الإيرادات	الربع الثاني 2024	الربع الثاني 2025	التغير (%)
الإيرادات النفطية	213.0	151.7	-28.8
الإيرادات غير النفطية، تشمل على:	140.6	149.9	6.6
- الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	12.9	13.7	6.8
- الضرائب على السلع والخدمات	70.1	75.0	6.9
- ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)	5.5	6.3	15.8
- ضرائب أخرى (منها الزكاة)	24.5	26.0	6.1
- إيرادات أخرى غير نفطية	27.7	28.9	4.4
الإجمالي	353.6	301.6	-14.7

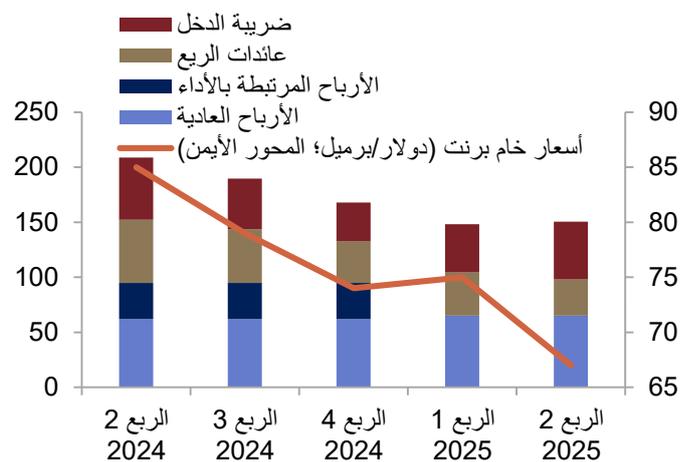
يعود تراجع الإيرادات النفطية جزئياً، إلى تحول إجمالي توزيعات الأرباح من شركة أرامكو السعودية إلى الانخفاض هذا العام.

بدأ من الإيرادات، بلغ دخل الحكومة من النفط نحو 152 مليار ريال في الربع الثاني، مشابهاً للأداء في الربع الأول، ولكنه يقل بأكثر من 60 مليار ريال (أو بنسبة 29 بالمائة) عن الدخل في نفس الربع من عام 2024 (جدول 1).

الشكل 3: أداء جيد للإيرادات غير النفطية (الفرق بين الربع الثاني 2025 والربع الثاني 2024؛ مليار ريال)



الشكل 2: مدفوعات شركة أرامكو إلى الحكومة السعودية - ارتفاع ضريبة الدخل يعوض انخفاض أسعار النفط (مليار ريال)





ويعود تراجع الإيرادات النفطية جزئياً، إلى تحول إجمالي توزيعات الأرباح من شركة أرامكو السعودية إلى الانخفاض هذا العام، بنحو 30 مليار ريال في الربع. هذا يفسر نصف التراجع في الإيرادات في الربع الثاني.

وكان المحرك الرئيسي الآخر لانخفاض الإيرادات النفطية، على أساس سنوي، هو الفروقات في أسعار الخام والإنتاج خلال الفترتين. كان متوسط أسعار خام برنت 67 دولاراً للبرميل في الربع الثاني 2025، منخفضاً بنسبة 21 بالمائة عن متوسط الأسعار في الربع الثاني 2024، عند 85 دولاراً للبرميل. وقد تم تعويض هذا الانخفاض جزئياً، من خلال نمو بنسبة 2,3 بالمائة في إنتاج الخام، حيث بدأ تحالف أرامكو وشركائها زيادة الإنتاج.

وبالنظر إلى النتائج المالية لأرامكو في الربع الثاني 2025، يتضح لنا أنه بالإضافة إلى تراجع توزيعات الأرباح مقارنة بالربع الثاني 2024، انخفضت عائدات الربع بصورة حادة، حيث أن هذه العائدات تُحسب كنسبة مئوية من قيمة الإنتاج، والتي جاءت منخفضة بسبب انخفاض الأسعار. كذلك، جاءت مدفوعات ضريبة الدخل أقل مما كانت عليه في الربع الثاني 2024، ولكن ليس بشكل كبير كالبنود الأخرى (شكل 2).

وتجدر الإشارة، إلى أن الإيرادات النفطية في الربع الثاني 2025 كانت أعلى بدرجة طفيفة من مستواها في الربع الأول 2025، رغم حقيقة أن الأسعار كانت أقل بنسبة 9 بالمائة، كما أن التعويض من زيادة الإنتاج كان فقط بنسبة 2,6 بالمائة. لذلك، فإن الزيادة تعود بالدرجة الأولى، إلى أن الربع الثاني شهد الحصول على ضريبة دخل أعلى مما كان في الربع الأول.

ما هي التوقعات بشأن الإيرادات النفطية في النصف الثاني 2025؟ من المرجح أن يكون إجمالي الإيرادات النفطية أقل بعض الشيء مما كانت عليه في النصف الأول 2025، رغم الدعم من زيادة إنتاج النفط، كما هو موضح أدناه. ويعود ذلك في جزء كبير منه، كما أشرنا، إلى أن ضريبة الدخل تميل إلى بلوغ ذروتها في الربع الثاني.

نتوقع أن يكون متوسط أسعار خام برنت أقل من مستوى 71 دولاراً للبرميل، وهو متوسط الأسعار في النصف الأول 2025، وذلك بافتراض عدم وجود صدمات جيوسياسية كبيرة. في حال جاء متوسط أسعار خام برنت عند 65 دولاراً للبرميل، فذلك يعني تراجعاً بنسبة 8,5 بالمائة. في الوقت نفسه، سيزداد إنتاج النفط، مما يساعد على تعويض انخفاض الأسعار. من المتوقع أن يبلغ إنتاج الخام 9,76 مليون برميل يومياً في الربع الثالث 2025، ليصل إلى ما يقارب 10 مليون برميل يومياً في سبتمبر. في حال استقر الإنتاج عند هذا المستوى في الربع الرابع 2025، فسيكون متوسط إنتاج النفط الخام أعلى بنسبة 8,7 بالمائة مقارنة بالنصف الأول 2025. هذه الزيادة في الإنتاج ستدعم عائدات الربع المدفوعة للحكومة، وستكون الأرباح الربعية مستقرة. يصعب وضع نموذج لضريبة الدخل والزكاة، ولكن نظراً إلى أنهما يميلان إلى بلوغ الذروة في الربع الثاني، فمن المرجح أن يكون إجمالي عائدات النفط أقل في النصف الثاني 2025.

أما بالنسبة للإيرادات غير النفطية، فقد ارتفعت بنسبة 6,6 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني - لتتحقق أداءً جيداً يعكس النمو القوي للنتائج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة. تمت الإيرادات من "الضرائب على السلع والخدمات" (معظمها ضريبة القيمة المضافة)، والتي شكلت 50 بالمائة من إجمالي الإيرادات غير النفطية، بنسبة 6,9 بالمائة، على أساس سنوي، وهي نسبة تتماشى بشكل عام مع النمو الاسمي للنتائج المحلي الإجمالي غير النفطي.

بالنسبة للنصف الأول من العام، ارتفعت الإيرادات من "الضرائب على السلع والخدمات" بنسبة 4,6 بالمائة، على أساس سنوي، وهي في طريقها إلى تخطي التقديرات المدرجة في الميزانية. تجدر الإشارة، إلى أن النتائج الربعية عادة ما تكون متفاوتة خلال العام، وعلى أساس بيانات الـ 12 شهراً الأخيرة، ارتفعت كل من الإيرادات غير النفطية، والإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات، بأكثر من 8 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني 2025.

الربع الثاني هو الوقت الذي يتم فيه دفع الجزء الأكبر من ضريبة الدخل. ونتيجة لذلك، كان هناك ارتفاع ربعي في بند "ضريبة الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية" مقارنة بالربع الأول 2025. أيضاً، ارتفع هذا البند بشكل قوي، مقارنة بالربع الثاني 2024، بنسبة 6,6 بالمائة. وبالنظر إلى البنود الضريبية الأخرى، فقد تعافى بند "الضرائب على التجارة والمعاملات" مقارنة بأدائه الضعيف في الربع الأول 2025، كما سجل بند "ضرائب أخرى"، الذي يشير في الغالب إلى الزكاة، أداءً جيداً.

كان المحرك الرئيسي الآخر لانخفاض الإيرادات النفطية، على أساس سنوي، هو تراجع الأسعار.

جاءت الإيرادات النفطية في الربع الثاني 2025 أعلى بدرجة طفيفة من مستواها في الربع الأول 2025، نتيجة للزيادة الموسمية في ضريبة الدخل.

سيكون إجمالي الإيرادات النفطية في النصف الثاني 2025 أقل بعض الشيء مما كانت عليه في النصف الأول 2025، رغم الدعم من زيادة إنتاج النفط.

ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 6,6 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني - مسجلة أداءً جيداً يعكس النمو القوي للنتائج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة.



وأخيراً، كذلك سجل بند "إيرادات أخرى" (إيرادات غير ضريبية وغير نفطية)، الذي يعتبر ثاني أكبر مساهم في الإيرادات غير النفطية، بعض النمو. يضم هذا البند عدة مكونات، ويكون الدخل متقطعاً خلال العام، ومؤخراً أصبح يميل للارتفاع أكثر في الربع الرابع.

المصروفات:

جدول 2: المصروفات الحكومية (مليار ريال)

بنود الصرف	الربع الثاني 2024	الربع الثاني 2025	التغير (%)
أجور العاملين في الدولة	139.8	140.4	0.4
السلع والخدمات	75.6	73.6	-2.6
مصاريف التمويل	10.8	11.9	10.7
الإعانات	13.0	7.7	-40.8
المنح	1.4	0.4	-69.9
المنافع الاجتماعية	39.2	39.2	-0.1
مصاريف أخرى	24.2	23.0	-4.9
الأصول غير المالية (الإنفاق الرأسمالي)	65.0	39.9	-38.6
الإجمالي	368.9	336.1	-8.9

تعكس بيانات الانفاق في الربع الثاني، تركيز الحكومة على التحكم في فاتورة أجور العاملين، وتحديد الأولويات للإنفاق على المشاريع. ارتفع إجمالي الانفاق في الربع الثاني بنسبة 4,3 بالمائة، مقارنة بالربع الأول، لكنه تراجع بنسبة 9 بالمائة، مقارنة بالربع الأول، لكنه تراجع بنسبة 9 بالمائة، مقارنة بالربع الثاني 2024.

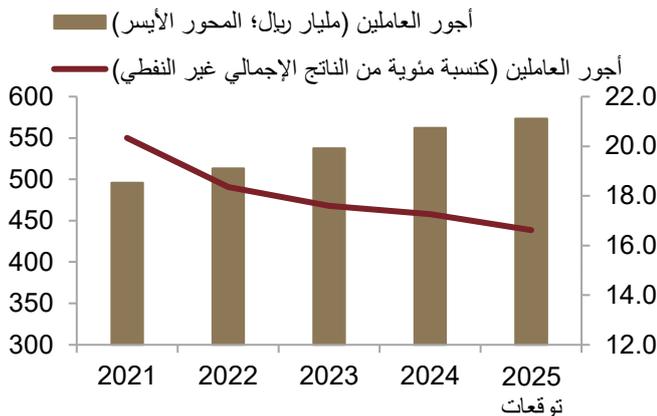
ارتفع إجمالي الانفاق في الربع الثاني بنسبة 4,3 بالمائة، مقارنة بالربع الأول، لكنه تراجع بنسبة 9 بالمائة، مقارنة بالربع الثاني 2024.

في النصف الأول 2025، تراجع الانفاق بنسبة 2,4 بالمائة، على أساس سنوي، ولم يتجاوز المبالغ المقررة في الميزانية إلا بدرجة طفيفة، على أساس تناسبي بسيط. تجدر الإشارة، إلى أنه عادة ما يرتفع الانفاق مع اقتراب نهاية العام. مع ذلك، ونظراً لاحتمال بقاء الإيرادات النفطية تحت الضغط هذا العام، فمن المرجح أن يكون التزام الحكومة بما هو مقرر في الميزانية أكثر من التزامها خلال الأعوام 2022-2024.

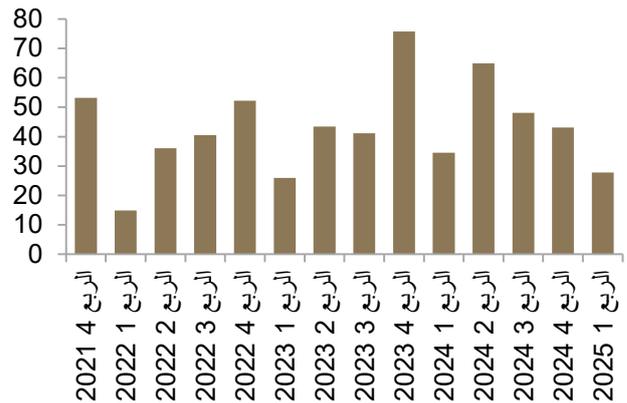
في النصف الأول 2025، تراجع الانفاق بنسبة 2,4 بالمائة، على أساس سنوي، ولم يتجاوز المبالغ المقررة في الميزانية إلا بدرجة طفيفة.

تراجعت جميع بنود الانفاق، على أساس سنوي، في الربع الثاني 2025، ما عدا بند "أجور العاملين"، الذي بقي ثابتاً إلى حد كبير، وبند "مصاريف التمويل"، الذي ارتفع نتيجة لزيادة الدين الحكومي. رغم ذلك، كانت مصاريف التمويل في حدود المبلغ المخصص في الميزانية للعام 2025.

الشكل 5: الإنفاق على بند "أجور العاملين" تحت السيطرة



الشكل 4: ارتفع الانفاق الرأسمالي مقارنة بالربع الأول، لكنه انخفض مقارنة بعام 2024 (مليار ريال)





كان الانفاق الرأسمالي أكثر البنود مساهمة في خفض الإنفاق مقارنة بالربع الثاني 2024، متراجعاً بنسبة 39 بالمائة. ويتسق هذا الخفض مع محاولات الحكومة لتحديد أولويات الإنفاق على المشاريع. مع ذلك، كما أشرنا أعلاه، ارتفع الانفاق الرأسمالي في الربع الثاني 2025 عن المستوى المنخفض جداً في الربع الأول من العام نفسه، حيث زاد من 28 مليار ريال إلى 40 مليار ريال. وبشكل عام، تراجع الانفاق الرأسمالي في النصف الأول 2025 بنحو الثلث، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي (شكل 4).

في حال واصل الانفاق الرأسمالي ليكون عند مستوى 40 مليار ريال للربع الواحد في النصف الثاني 2025، فذلك يعني أن إجمالي الانفاق الرأسمالي 2025 سيكون مماثلاً للمستويات في عامي 2020 و2022 بالقيمة الاسمية.

بينما تراجع الانفاق الرأسمالي بنحو الثلث تقريباً في النصف الأول 2025، نما الانفاق في بند "السلع والخدمات"، والتي يرتبط بعضها بمشتريات للاستثمار، بنسبة 1,4 بالمائة، على أساس سنوي. وقد ظل هذا البند يشهد زيادات ملحوظة في النصف الثاني من العام خلال السنوات الأخيرة. وسواء تكررت هذه الزيادة، أو بقي الانفاق أكثر استقراراً في النصف الثاني 2025، فإن ذلك سيكون عاملاً أساسياً فيما يتعلق بمدى التزام الحكومة بمقررات الميزانية هذا العام.

لا يزال بند "أجور العاملين" يمثل العنصر الأكبر في الإنفاق (44 بالمائة من الإجمالي). وارتفع هذا البند في النصف الأول 2025 بنسبة 3,3 بالمائة، على أساس سنوي، متجاوزاً الميزانية بنحو 2 بالمائة (متماشياً مع التقديرات الحالية لجدوى). وكما ذكرنا آنفاً، تراجع هذا البند مقارنة بالربع الأول، مما يوضح التركيز على ضبط الانفاق على الأجور. في الواقع، من المنتظر أن ينخفض الانفاق على الأجور (وإجمالي الانفاق الحكومي)، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، هذا العام، مواصلاً الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة (شكل 5).

نما الانفاق على "المنافع الاجتماعية" بنسبة 10 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول 2025، بسبب الزيادة الكبيرة في الربع الأول 2025، متجاوزاً مخصصات الميزانية، على الرغم من أن هذا البند يمكن أن يكون متفاوتاً إلى حد كبير خلال العام. بينما ارتفع الانفاق في بند "المنافع الاجتماعية"، تراجع الانفاق في بند "الإعانات"، وهو الأمر الذي يتسق مع سياسة الحكومة لخفض الإعانات تدريجياً، مع المحافظة على الدعم الاجتماعي.

العجز والدين:

ارتفع الدين الحكومي بنحو 58 مليار ريال ليبلغ إجماليه 1386 مليار ريال في الربع الثاني 2025. وكان المحرك الرئيسي لهذا الارتفاع هو الدين المحلي، الذي زاد بنحو 74,2 مليار ريال، في حين تراجع الدين الخارجي بنحو 16,6 مليار ريال (4,5 مليار دولار)، حيث لم يكن هناك إصدار جديد، لكن كان هناك سداد للدين الخارجي لتغطية سندات بالدولار الأمريكي مستحقة السداد. وكما هو الحال في الربع الأول 2025، تم جمع معظم الدين المحلي من خلال اكتتابات خاصة، في حين لم تتجاوز قيمة الصكوك المحلية 10 مليار ريال.

في النصف الأول 2025، ارتفع الدين الحكومي بنحو 170,5 مليار ريال، بزيادة كبيرة عن العجز المقدر في الميزانية والبالغ قدره 93,2 مليار ريال، مما يعني أن الحكومة قد استبقت الأحداث في تأمين التمويل اللازم لتغطية العجز السنوي وسداد الديون المستحقة هذا العام. في غضون ذلك، تتمتع الحكومة بسيولة نقدية كبيرة: لقد ظل الاحتياطي المالي كبيراً عند ما يقل قليلاً عن 400 مليار ريال، كما زاد الحساب الجاري للحكومة إلى أكثر من 100 مليار ريال.

جاء في تصريح حديث للمركز الوطني لإدارة الدين، إن الاقتراض الإضافي عام 2025 سيركز على القنوات الخاصة المحلية والداخلية، بينما سيظل الإصدار الخارجي وفقاً للبرامج المقررة في الخطة السنوية للاقتراض. وهذا يعني أن الاقتراض الخارجي الإضافي سيكون في حدود 2,5 مليار دولار.

لا تزال نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، عند 30 بالمائة، وهناك مجال كبير لمزيد من الاقتراض. ولا يزال الإقبال على الديون السيادية للمملكة قوياً، وتصنيفها الائتماني جيد، وقد تحسن خلال العامين الماضيين.

كان الانفاق الرأسمالي أكثر البنود أهمية من حيث المساهمة في خفض الإنفاق مقارنة بالربع الثاني 2024، حيث تراجع بنسبة 39 بالمائة.

في غضون ذلك، سجل الانفاق في بند "السلع والخدمات"، والتي يرتبط بعضها بمشتريات للاستثمار، بعض النمو.

ارتفع الانفاق على بند "أجور العاملين" في النصف الأول 2025 بنسبة 3,3 بالمائة، متجاوزاً الميزانية بدرجة طفيفة.

نما الانفاق على "المنافع الاجتماعية" بنسبة 10 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول 2025، متجاوزاً ما هو مقرر في الميزانية.

ارتفع الدين الحكومي بنحو 58 مليار ريال ليبلغ إجماليه 1386 مليار ريال في الربع الثاني 2025، ما يعادل 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.



التوقعات المستقبلية:

بالنسبة لعام 2025 ككل، من المرجح أن يكون عجز الميزانية قريباً من 200 مليار ريال (حوالي 4,2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ويكون الدين الحكومي يعادل 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. هذه التوقعات قائمة على افتراض متوسط لأسعار خام برنت عند 67 دولاراً للبرميل (منخفضاً من 80 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2024)، ووصول انتاج النفط إلى ما يقرب من 10 مليون برميل يومياً، ونمو قوي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

على الرغم من أن انخفاض أسعار النفط يشكل عائقاً أمام الميزانية، إلا أن المملكة في وضع جيد يمكنها من تجاوز فترة انخفاض أسعار النفط، من خلال مزيج من زيادة إصدار الدين، وتحديد أولويات الإنفاق، ونمو الإيرادات غير النفطية.

بالنسبة لعام 2025 ككل، من المرجح أن يكون عجز الميزانية قريباً من 200 مليار ريال (نحو 4,2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من "ساما"، والهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، وشركة تومسون رويترز، وداتا-ستريم، وهافر أنالتيكس، ومن مصادر إحصائية محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.